

الافتتاحية

المدير العام
اللواء عباس ابراهيم

الأمن حاصل السياسة

البشرية وتزويدها احدث المعدات والتقنيات الالكترونية والتطبيقات الذكية لتوفير قاعدة بيانات تساعد في ضبط الحدود والمرافق البرية والجوية والبحرية، وفي مكافحة الجرائم المنظمة والارهاب والاتجار بالبشر، وفي كشف الوثائق والمستندات المزورة.

لقد كان للشراكة التي اقامها الامن العام في الداخل الاثر البارز والسريع في المضي قدما في تنفيذ الامناء المتوازن، فكان افتتاح دوائر ومراكز اقليمية في سائر المحافظات والاقضية والمناطق، ما ادى الى تفعيل الخدمات من جهة وساهم في تفعيل الامن والاستقرار من جهة اخرى. مثل هذه الشراكة اذا ما توسعت مع الداخل والخارج ستوفر ضرورات لتطوير مختبرات تعنى بالوثائق المزورة والادلة الجنائية، فضلا عن تنظيم دورات تعليمية وتأهيلية لصقل معارف عديد المديرية، ضباطا ورتباء ومأمورين، وتعزيز امكاناتهم، هم اصلا في حاجة إليها لكون عملهم واداء واجبه يتوزع بين عنصري الامن والادارة. الامر الذي يستدعي انشاء معهد تدريب خاص للامن العام يُضمّن برامجه احدث العلوم الامنية والحقوقية والادارية.

اعتماد سياسة وضع الخطط الاستراتيجية، وتدعيمها ببرامج تحقق الاهداف المرسومة، كلها عناصر تشكل ردعا طبيعيا للروتين الاداري في المؤسسات، وتمنع فشل اداء العنصر البشري وتراجع الوظيفي في التقدم والتطور. كما اثبتت التجربة ايضا ان نجاح المؤسسات الامنية والخدماتية في تنفيذ مهامها واداء واجباتها، لا يمكن ان يتحقق الا في قدرة الانسان على تطوير التقنيات الجديدة واستثمارها في العمل بما يخدم الانسانية وتقدمها على كل الصعد والميادين.

اين نحن؟ ما هو المطلوب منا؟ ما هو الهدف؟ وذلك لتحديد القدرات المطلوب بناؤها او تطويرها. فالمديرية العامة للامن العام ليست مؤسسة امنية بحتة، ولا هي مؤسسة خدماتية في المطلق. بل مزيج من اثنين يفضي الى ميادين عدة على مستوى الاستقرار العام للنظام السياسي بكل مقوماته الامنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

ان ما تتوخاه الخطة بدقة، وتعتبره مهمات يجب تنفيذها بالامكانات المتوافرة، وكذلك بالشراكة مع اصدقاء لبنان، هو تثبيت وضعية المديرية العامة للامن العام كمؤسسة قادرة على تقديم الخدمات بكفاية وفاعلية وعدالة، وبوصفها ايضا مؤسسة امنية مهنية محترفة قادرة على توفير الامن والامان للبنان كخط دفاع اخير في وجه الارهاب على شاطئ المتوسط. لقد كان من المهم لنا في هذه الخطة ان نحدد قدراتنا وامكاناتنا بالتوازي مع تحديد حاجتنا، لتبديد القلق الذي يثيره الواقع المحلي والاقليمي والدولي. فالهدف هو سيادة القانون وتنفيذ السياسة الوطنية، والمساهمة في توفير بيئة آمنة ومستقرة ومزدهرة، ومواجهة التهديدات بالوسائل التي يتيحها القانون على اسس من المهنية والكفاية والشفافية وصون الحريات العامة والخاصة، واحترام كرامة الانسان وحقوقه.

كل بند وهدف تضمنتهما الخطة يعتبر اولوية موازية لغيره، كما انه حاجة ملحة لم يعد في الامكان تأجيلها لضمان ادارة حديثة محترفة وامن مهني يضمن الانسان وحرية. فالادارة العالية الجودة تعني قبل اي شيء تبسيط الاجراءات الادارية الى حد الغاء البيروقراطية، كون المواطن او المقيم او الزائر صاحب حق وليس مستجديا، وكذلك تطوير الموارد

الآن هو الانتقال الى طور آخر من اطوار العملية الديمقراطية الا وهو البحث عن التقاطعات الايجابية والتأسيس عليها، بما يمكننا من جعل مستوى الحماية اعلى وارفع. فالسلم الاهلي هو الاصل والاساس لبناء امن متماسك وتحقيق دولة آمنة. وبما ان الامن هو حاصل الممارسة السياسية الواعية في الدول الديمقراطية، فإن الخطة الخمسية تأتي لتمكين المديرية العامة للامن العام من متابعة البناء على الانجازات التي حققتها في مجال مواجهة الارهاب والخروقات الامنية، وتوفير السلامة العامة للمواطنين والمقيمين وتكريس سيادة القانون، وكذلك تطوير قدراتها وسلوكياتها بما يتناسب مع تضخم حجم المخاطر الارهابية التي اتت على انظمة ودول من جهة، وبما يتناسب ايضا مع تطلعات اللبنانيين لبناء دولة حديثة آمنة تكون عنصرا اساسيا في الاستقرار الوطني والاقليمي والدولي من جهة ثانية.

وازنت بنود الخطة بين الامكانات والقدرات، وبين الحاجات الملحة والضرورات والمهام الواجب تنفيذها وانجازها خلال السنوات الخمس المقبلة، وعلى قاعدة احترام الاختصاص والقواعد القانونية ومعايير الدولة الديمقراطية بما يخدم مصالح اللبنانيين والتزامات لبنان وتعهداته الدولية. وهي جاءت بعد مراجعة علمية ودقيقة للسنوات السابقة، واستندت إلى مؤشرات القياس على مستوى النجاحات التي جعلت لبنان احد اهم واكوى خطوط المواجهة مع الارهاب. لقد شكل ثلوث الاحتراف - الحداثة - الاستقرار القاعدة الاساسية للخطة الخمسية المزمعة، حيث جرى تحديد نقاط القوة والضعف على المستوى الداخلي وربطهما بالفرص والتهديدات على المستوى الخارجي، للاجابة عن ثلاثة اسئلة:

ساهمت الخطة الخمسية التي وضعتها المديرية العامة للامن العام سنة 2012 في تخفيف الاثار السلبية على لبنان، والتي نتجت من الحريق الذي شب في المنطقة. لا بل تمكنت من احتواء الارهاب ومكافحته، عدا عن التطوير والتحديث في عمل المديرية على كل المستويات. قامت بتحليل الوقائع الصحيحة وليس الافتراضات الخاطئة في ما خص تعاطم قوة المنظمات الارهابية، وسعيها الى ضرب الدولة كفكرة وكنظام سياسي من خلال استهداف الامن والاستقرار. على الدوام اثبت مبدأ التخطيط الاستراتيجي اهميته الأساسية في ترقى الدول وبناء قدرتها لحماية مواطنيها ومواردها.

ولأن التخطيط الاستراتيجي ارفق بخطط تنفيذية هي ضمان الدولة العصرية والحديثة، وضعت المديرية العامة للامن العام خطة خمسية استنادا الى واجباتها وصلاحياتها الامنية والادارية والحقوقية التي نص عليها الدستور والقوانين، وقامت بناء على السياسة العامة التي قررها مجلس الوزراء في بيانه الوزاري الذي نال ثقة المجلس النيابي. وتأتي استجابة متطلبات مواجهة المخاطر الآنية والاستراتيجية التي تهدد لبنان، وحماية التعددية الديمقراطية للنظام السياسي.

الى الخطة الخمسية المزمعة، فان ما ينبغي ان يعرفه اللبنانيون وقواهم السياسية على تنوعها، ان حماية لبنان وضمان استقراره وسلامة مواطنيه والمقيمين على ارضه، وكذلك الحؤول دون وصول الحريق الطائفي - المذهبي والصراع الاقليمي - الدولي الى الداخل، كان الجزء الحاسم فيه هو تمسكهم بدولتهم ورفضهم منطوق الدويلات واصرارهم على تنظيم خلافاتهم واختلافاتهم في اطار ديمقراطي. يبقى الاكثر ضرورة